

وزير العدل يبحث تطبيق القوانين المنظمة للملكية الفكرية

ترأس وزير العدل البروفسور ابراهيم نجار إجتماعا في مكتبه في وزارة العدل خصص للبحث في موضوع تطبيق القوانين التي تنظم الملكية الفكرية بجوانبها المتعددة المتعلقة بالملكية الأدبية والفنية والصناعية وغير المادية بصورة عامة.

حضر الإجتماع ممثلان عن وزارة الإقتصاد والتجارة غادة سفر ووسام العميل وممثل عن وزارة الثقافة حنا العميل، والمشرف العام على المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة وسيم حرب والخبراء القانونيون المتخصصون في موضوع الملكية الفكرية والأدبية كمال بارتني، سيرج نجار، جيزيل زوين، فادي سرقيس، بيار الخوري، علي زبيب، روجيه الخوري.

وقد ناقش المجتمعون أهمية تعزيز قدرات العنصر البشري من قضاة ومحامين وموظفين معينين بحماية الملكية الفكرية، ولا سيما الضابطة العدلية المعنية بهذا القطاع.

وأوضح الوزير نجار إثر الإجتماع أن لبنان قطع شوطا كبيرا في مجال السعي إلى تطبيق القوانين النافذة وسوف يصار إلى مسح شامل للإحتياجات في العديد لدى الوزارات المختصة مع التشديد على أن يتخذ القضاة ما يتعين عليهم من تدابير وإصدار أحكام تجعل من القوانين أداة تنفيذ تتمتع بصدقية.

وأكد الحرص حرصا شديدا على إيجاد توازن عادل بين ضرورة حماية الملكية الفكرية وحقوق المؤلفين والمبدعين من جهة، وبين عدم إمكانية الإستغناء عن قطاعات شاسعة في حقل الابتكارات الرقمية والفنية والاتصالات والتي باتت من وسائل الممارسة الديمقراطية من جهة ثانية.

وقال: إن هذا هو التوازن الدقيق الذي نسعى إلى تحقيقه كي لا نخسر حريتنا وما يلازمها من أدوات وتقنيات وكي تبقى الحقوق مصونة حتى إشعار آخر. فالموضوع يختصر في تحديد مدى الحماية وإطلاق الحرية حيث تتلائم والحقوق الأساسية في الإطلاع والتواصل وإبداء الرأي.

أما حرب فقد لفت إلى أن المركز العربي يعد لتقرير وطني سيعتمد الإحصاءات الموضوعية للوصول إلى استخلاصات من شأنها حماية مستوى الملكية الفكرية في لبنان.

وأكد الخبير القانوني برتني الحاجة إلى محاكم متخصصة تطبق القوانين بشكل صارم وراذع.